إدارة السوق لـ «الهيئة»: موظفو البورصة هم موظفو الهيئة وفقاً للقانون

اللجنة الفنية التابعة لاتحاد الشركات فنّدت مع «الهيئة» ملاحظات الشركات على لائحتها التنفيذية

عقدت اللجنة الفنية التابعة لاتحاد الشركات الاستثمارية اجتماعها الثاني مع ممثلي هيئة أسواق المال والتي تناولت الكثير من مواد اللائحة التنفيذية حيث أبدت شركات استثمارية وجهة نظرها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الخاص بتأسيس هيئة أسواق المال.

واوضحت مصادر أن إشكاليات زيادة رأسمال الشركات أو خفضه وكذلك إشكاليات صناديق الاستثمار تم طرحها على هيئة أسواق المال، وأن الاجتماع المقبل سيشهد رأي الهيئة في ملاحظات اللجنة الفنية بخصوص اللائحة التنفيذية. على صعيد متصل علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن ادارة سوق الكويت للأوراق المالية طلبت من الشؤون القانونية صياغة كتاب موجه إلى هيئة اسواق المال، محتواه أن موظفي البورصة يعتبرون موظفي الهيئة وفقا للقانون، وذلك ردا على كتاب كانت قد ارسلته هيئة اسواق المال للبورصة نهاية الاسبوع الماضي والذي تضمن 3 خيارات حول الاوضاع المستقبلية لموظفي البورصة.

وذكرت المصادر ان هذا الكتاب سيرسل إلى هيئة أسواق المال قبل الاجتماع المقرر مع موظفي البورصة بعد غد لمناقشة هذا الأمر.

كما ذكرت مصادر مطلعة أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تسعى لتحديد موعد للاجتماع مع هيئة أسواق المال خلال الأسبوع الجاري، لعرض تصوراتها ومقترحاتها حول قرار الهيئة الأخير المتعلق بقيد مراقبي الحسابات في السجل لدى هيئة أسواق المال.

واوضحت المصادر ان ابرز هذه المقترحات هو تعديل بعض البنود المتعلقة بالكوادر الوظيفية واشتراط تجاوزها 25٪ خلال السنة الاولى من تنفيذ القرار المذكور.

● عمر راشد ـ شريف حمدي

«بيان»: مسار السوق يتعثر متأثراً بالبيئة السياسية اللا صحية والإجراءات البيروقراطية المعقدة

قال التقرير الاسبوعي لشركة بيان للاستثمار انه بعد ستة أسابيع من الخسائر المتتابعة، تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من تحقيق بعض التماسك المتواضع، وذلك بعد أن أنهى الأسبوع الماضي مسجلا مكاسب بسيطة لمؤشريه.

واشار التقرير الى ان هذه المكاسب تحققت على الرغم من كون المتغيرات التي أثرت على مسار السوق خلال الفترة الماضية لم تشهد تغيرات ملموسة، وعلى رأسها الوضع الداخلي المتأزم، إذ لم يكد الخلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أن ينهي مشهده الأخير باستقالة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون التنمية، حتى دخل في فصل جديد بتقديم عدد من نواب مجلس الأمة لطلب عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء، مما أسهم في استمرار ضبابية الرؤية لدى المستثمرين في هذا الشأن، خاصة في ظل المخاوف من أن تنعكس تلك الخلافات على مستقبل التنمية الاقتصادية للبلاد. وفي دلالة جديدة على أن الأزمة الراهنة للاقتصاد الكويتي، لا تنبع من عدم توافر السيولة والملاءة المالية، بقدر ما هي نتيجة عقبات ناجمة من عوامل تتعلق بالبيئة السياسية اللاصحية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، والإهمال واللامبالاة الحكومية المتنامية، فقد أصدرت مجلة «جلوبل فاينانس» تقريرا ضم قائمة لأغنى دول العالم من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي، حيث حلت الكويت في المركز الثاني عربيا والرابع عشر عالميا، إذ وصلت حصة الفرد من الناتج الإجمالي بحسب بيانات عام 2010 إلى 38,9 ألف دولار، ولذلك من المستغرب أن تعاني دولة تحقق فائضا سنويا في الموازنة، وتتمتع بمعدلات للدخل الفردي تعد من أعلى المعدلات في العالم، من حالة كساد اقتصادي كبير لسنوات متتالية، وذلك رغم وجود خطة للتنمية أقرها مجلس الأمة منذ فترة طويلة، وإن لم تظهر نتائجها على أرض الواقع إلى الآن، فالاقتصاد في أي بلد في العالم يحتاج إلى رؤية وخطة وإرادة وإدارة واعية قادرة على التنفيذ، الأمر الذي لم يتوافر حتى الآن وللأسف الشديد في الكويت.

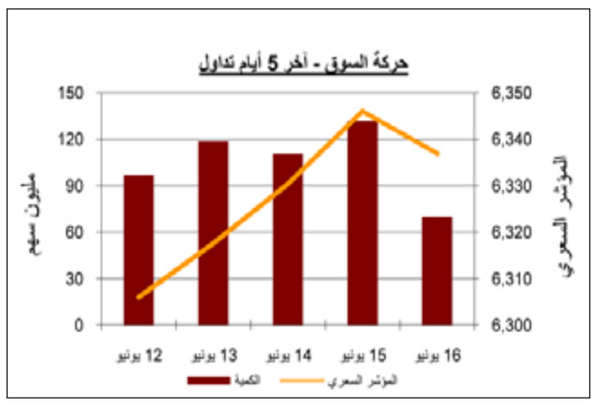

وعلى صعيد مختلف، لفت التقرير إلى إصدار بنك الكويت الوطني تقريرا رصد فيه نمو الائتمان المصرفي خلال شهر أبريل الماضي بنسبة ضعيفة جدا بلغت 0,3٪، مما يدل على استمرار تردد القطاع المصرفي في منح التمويل المحلي، نظرا للحالة الاقتصادية المتردية التي تسود البلاد، وقد بين التقرير تراجع القروض الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية، حيث سجلت انخفاضا بلغ 31 مليون دينار، ولعل هذا الأمر يعود إلى تشدد البنوك المحلية في الإقراض لهذا الغرض، وهو ما يفسر جانبا من تراجع مستويات السيولة في سوق الكويت للأوراق المالية، والذي كان له أثر سلبي على أدائه العام في الفترة السابقة.

«الأولى للوساطة»: السوق يتماسك رغم غياب المحفزات

قالت شركة الأولى للوساطة المالية في تقريرها الأسبوعي، ان غياب المحفزات مازال يغلب على أداء سوق الكويت للأوراق المالية، ولو بنسب متفاوتة مقارنة بأداء الأسابيع الماضية، بسبب التطورات السياسية التي كان تأثيرها سلبيا على المؤشرات المالية والاقتصادية والنظرة المستقبلية للبورصة.

وأشار التقرير الى انه رغم التداعيات السلبية التي يفرضها المشهد السياسي على أجواء التداول، من مخاوف، وترقب، الا ان السوق بدا متماسكا بعض الشيء في مواجهة التحديات السياسية، والاختبار الحقيقي لتبيان ذلك، كان جلسة الاثنين الماضي، حيث كانت المخاوف متزايدة من تداعيات استقالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة للتنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد، خصوصا ان اليوم الثاني من الاستقالة شهد استجواب سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، الا أن السوق لم يعر بالا بقدر اهمية هذه التطورات، خصوصا ان المستثمرين انشغلوا اكثر بترتيبات إغلاق بيانات النصف الأول، في اطار عمليات التصعيد التي تقوم بها المجاميع الاستثمارية لتحسين نتائجها المالية في النصف الاول. وغلب على آلية التداول خلال الاسبوع الماضي بروز نشاط بعض الاسهم الرخيصة التابعة للمجاميع الاستثمارية، في مقابل تراجع نشاط اسهم اخرى، في وقت نشطت فيه تحركات المضاربين على الاسهم الرخيصة، كما كان للأخبار الإيجابية لبعض الشركات من غربلة ديون وصفقات وعقود دور رئيسي في تشجيع المستثمرين على ضخ مزيد من السيولة الشرائية الجديدة للسوق بقصد الشراء ودعم المؤشر.

وأضافت الشركة ان مستويات السيولة الموجهة إلى السوق خلال الأسبوع الماضي لم تخالف التوقعات، اذا حافظت على المعدلات المنخفضة التي ميزت التداولات منذ بداية العام الحالي، وان كانت ارتفعت في بعض الجلسات إلى نحو 20 مليون دينار، الا انه يمكن اعتبار سيولة الاسبوع الماضي ذكية جدا. وأفاد التقرير بأن المضاربين استخدموا طريقة التداول نفسها طوال الأسبوع، بدأ من ضخ سيولة شرائية جديدة منذ افتتاح الجلسة، ولمدة ساعة، تبدأ بعدها العمليات البيعية من السيولة التدويرية بقصد جني ارباح سريعة، ليتم بذلك ضخ ما تم بيعه مجددا، على هيئة سيولة تدويرية شرائية بدعم بسيط من السيولة الشرائية.

وبينت «الأولى للوساطة» انه يكاد يكون جرى التقليد خلال الاسبوع الماضي لدى بعض المتداولين في منتصف الجلسة لاستعادة ما خسروه في بداية التداول، وفي المقابل بدا واضحا في غالبية جلسات الاسبوع انقسام الساعة الاخيرة من التداول بين حركة بيع خفيف ونشاط شراء، بهدف ايهام المتداولين، ليرتد المؤشر بمحاذاة هذا النشاط في آخر دقيقتين.

ولفت التقرير الى انه لأكثر من سبب يمكن القول ان تداولات الأسبوع الماضي تعتبر افضل بكثير من تداولات الأسبوع الذي سبقه، اقله لجهة أن جلساته لم تمر دون ان يغلق المؤشر السعري في اي منها على ارتفاع، في مسار قاده ايضا المؤشر الوزني، ليعوضا خسارة الأسبوع قبل الفائت كاملة.

ونوه التقرير الى انه منذ نهاية جلسات الأسبوع قبل الفائت استحوذ قطاعا العقار والخدمات على جميع التداولات سواء من حيث الصفقات أو القيمة أو الكمية، ففي قطاع العقار استمر التجميع على أسهم رمال والإنماء ومباني وأعيان ع مما جعل هذا القطاع يستحوذ على النسبة الأكبر طوال الأسبوع سواء من حيث الكمية او الصفقات او حتى القيمة.

«المشورة»: تراجع نشاط السوق وسط مخاوف من عدم ظهور محفزات

قال التقرير الأسبوعي لشركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية ان مؤشرات المشورة الإسلامية سجلت تباينا في اقفالاتها الأسبوعية رغم نجاحها في دخول المنطقة الخضراء، فقد ربح مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة 1,8٪ مسجلا اكبر ارتفاع له منذ شهر تقريبا مضيفا 9 نقاط ليقفل على مستوى 488,5 نقطة، بينما لم يتجاوز مؤشر المشورة للأسهم وفق الشريعة أكثر من عشر نقاط مئوية فقط رابحا نقطة فقط ومقفلا على مستوى 423 نقطة تقريبا، وكانت مكاسب مؤشر السوق الوزني وسطا بينهما حيث ربح 0,7٪ تعادل 3 نقاط ليقفل على مستوى 442,5 نقطة. وتراجع نشاط المؤشرات الثلاثة وبنسب متباينة أيضا حيث تراجعت كمية الأسهم الإسلامية المتداولة بنسبة 30,4٪ قياسا على الأسبوع الأسبق، وتراجع النشاط على مستوى مؤشر المشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة بنسبة وسط أيضا بلغت 14,8٪ مقابل تراجع نشاط السوق الإجمالي بنسبة 8,4٪، وارتفعت سيولة الأسهم الأسبوعية في مؤشري السوق العام والمشورة للأسهم المتوافقة مع الشريعة بنسبة 7,3٪ و15,7٪ على التوالي، وانخفضت سيولة الأسهم الإسلامية بنسبة 30,4٪ الأسبوع الماضي. وكان تدوير السيولة الذي بدأ منذ أكثر من شهر في غير صالح المؤشر الإسلامي، حيث انه يحدد حجم سيولة الأسهم الإسلامية متى ما كان منها احد الأسهم المستهدفة، وكان الضعف أيضا مستمرا على قيمة تداولات جلسات الأسبوع الماضي وسط تراجع النشاط خلال إحدى الجلسات إلى ادنى مستوياته منذ سنوات وهي الجلسة الأخيرة في الأسبوع والتي لم يزد عدد الأسهم المتداولة خلالها على 70 مليون سهم فقط.

«مصر للطيران» تتسلم طائرتها الخمسين من «بوينغ»

أعلنت شركة بوينغ عن تسجيلها إنجازا كبيرا بعد أن سلمت شركة «مصر للطيران» طائرتها رقم 50 وهي من طراز 737ـ800 من الجيل القادم، ليصل بذلك عدد طائرات «بوينغ 737» التي تسلمتها مصر للطيران حتى الآن إلى 17 من أصل 20 طائرة كانت مصر للطيران قد تقدمت بطلب لشرائها خلال الفترة بين عامي 2005ـ2009، وتتزامن عملية التسليم هذه مع مرور 45 عاما على علاقة الشراكة الطويلة الأمد والناجحة بين الطرفين.

ومنذ تسلم طائرتها الأولى من شركة بوينغ ـ من طراز 707ـ في عام 1968، شهد أسطول مصر للطيران توسعا ملحوظا ليشمل الآن 17 طائرة من طراز 737 و11 طائرة من طراز 777.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة القابضة لمصر للطيران حسين مسعود: «لقد لعبت شركة بوينغ دورا مهما في مسيرة النمو التي شهدناها، ونحن راضون للغاية عن أداء طائرة الجيل القادم 737، التي اكتسبت سمعة ممتازة من حيث الموثوقية والكفاءة التشغيلية، فضلا عن كونها ذات مدى طيران يتيح لنا توسيع نطاق شبكتنا إلى المزيد من الوجهات متوسطة المدى في أفريقيا وأوروبا وغيرها، وعلاوة على ذلك، تتمتع طائرة بوينغ 777ـ300ER بشعبية قوية وسط عملائنا، وتقدم لنا فوائد مباشرة نظرا لكفاءتها الاستثنائية في استهلاك الوقود.

وزير السياحة المصري: نأمل إقبال السائحين الكويتيين والسعوديين على مصر

القاهرة ـ أ.ش.أ: غادر القاهرة امس وزير السياحة المصري منير فخري عبدالنور متوجها الى المملكة العربية السعودية في زيارة تستغرق يومين يبحث خلالها تسهيل اجراءات حج هذا العام للحجاج المصريين وسبل تنشيط السياحة السعودية في مصر.

وصرح الوزير قبيل مغادرته مطار القاهرة بأنه سيلتقي وزير الحج السعودي د.فؤاد بن عبد السلام للوقوف على آخر ترتيبات موسم الحج هذا العام، كما سيكون هناك اجتماع مع الغرف التجارية والعاملين في مجال السياحة بين البلدين.. مضيفا بأنه سيلتقي اليوم الأحد الامير سلطان بن سلمان رئيس هيئة السياحة السعودية بهدف تشجيع السياحة السعودية الى مصر.

وقال عبد النور ان الاحداث التي يمر بها العالم العربي حاليا استثنائية لكنها تؤثر سلبا على حركة السياحة، مشيرا الى ان الحركة السياحية منخفضة للغاية في كل الدول العربية المستقبلة للسياحة مثل لبنان والاردن وسورية، غير أنه أعرب عن «تفاؤل حذر» بالنسبة لحركة السياحة في مصر ـ «خاصة ان هناك حركة سياحية اردنية موجودة في شبة جزيرة سيناء» وقال ان لديه املا في اقبال السائحين الكويتيين والسعوديين على مصر خلال الفترة المقبلة.

الوكيل الحصري للبرنامج في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط

«سلسبيل لنظم المعلومات» تطرح برنامجاً إلكترونياً متطوراً للشحن واللوجستيك

أعلنت شركة سلسبيل العالمية لنظم المعلومات احدى شركات مجموعة الزاحم عن طرحها أحدث البرامج الالكترونية المتخصصة في الشحن واللوجستيك، حيث يهدف النظام إلى انشاء قاعدة بيانات كاملة لادارة النقل واللوجستيك وادارة المستندات والوثائق داخل الشركة وتسهيل الاعمال اليومية وتقديم خدمة مميزة للعملاء.

وبهذه المناسبة قال المدير التنفيذي لشركة سلسبيل محمود رضوان ان الشركة تعتبر الوكيل الحصرى في الكويت والشرق الاوسط لهذا البرنامج المتطور، والذى يتسم بمرونة شديدة في ادارة الشحن واللوجستيك، مشيرا الى انه من الممكن للنظام أن يوفر كمية هائلة من المعلومات عن السائقين والسيارات والشحن الجوي والبحري وخدمة الويب.

واضاف رضوان ان البرنامج يوفر تقارير خاصة بالسائقين وجدولا بمواعيد الرحلات وكيفية أداء السائقين، كما يوفر جدولا بالسيارات المتوافرة وحساب عمليات التأجير من الغير.

ولفت رضوان الى ان البرنامج يتيح القدرة لمعرفة شاملة عن عملية الشحن بداية من أنواع الاصناف الخاصة بالعملاء ومتابعة تسليم الشحنة وارسال ايميل الى العميل لاعلامه بمكان الشحنة كما يوفر تقارير بإجمالي مصاريف الشحنات، ويوفر النظام شاشات لادخال البيانات ومتابعة عمليات الشحن البحري والجوي.

محمود رضوان

السلة الاقتصادية

www.waleedalhaddad.com

بقلم: د.وليد عبدالوهاب الحداد

هل نحن بحاجة إلى قيادة إدارية فاعلة؟

القيادة هي إحدى أدوات الإدارة الرئيسية، فأغلب مناهج الإدارة وأدواتها الحالية من إستراتيجيات، وتخطيط، وتوجيه، وإدارة موارد، وتسويق وغيرها هي أدوات توضع بيد القائد للوصول إلى تحقيق الأهداف بكل فاعلية، لدي في مكتبتي كتاب قديم منذ أيام دراسة الماجستير للعالم بيتر دراكر اسمه «القائد الفعال»، وهو كتاب قديم ولكن له قيمته العلمية الكبيرة كعادة كتب هذا العالم، وفي بدايته ذكر جملة مهمة جدا وهي أنه مهما كنت ذكيا ومبدعا إذا لم تحقق النتائج فأنت غير قائد، فالقائد لديه هو الذي لديه القدرة على تحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف المطلوبة وتحقيقها بكل فاعلية، فالسؤال المهم هل القادة الإداريون لدينا يحققون النتائج ويصلون إليها؟ إذا كان الجواب لا، فما المشكلة؟ لماذا لا يكون لدينا قادة إداريون لديهم القدرة للوصول إلى تحقيق النتائج، الجواب يكمن في عدة عوامل مهمة:

● نظام التعليم لدينا ليس معنيا بتخريج القادة، فأنظمة التعليم العالمية لديها أساليبها ومناهجها في تخريج القادة لبلدهم مثل أن تكون هناك مدارس للمتميزين والمبدعين والمواهب بحيث يتم اختيارهم وفق معايير معينة ومن ثم يتم وضعهم في مدارس خاصة لصقل مواهبهم ومن ثم تخريجهم ليؤدوا دورهم في المجتمع، وأيضا هناك جامعات مرموقة دورها هو تخريج قادة للمجتمع. في بريطانيا على سبيل المثال كمبردج وأكسفورد، وسألني مرة أحد الأصدقاء ما تفعل الأسرة الحاكمة البريطانية لتخريج أولادها مثل هاري ووليم ابني ديانا وبعد طول بحث تبين لي أنه لا شيء غير إدخالهم المدارس المتميزة، ومن ثم انضمامهم إلى جامعات مثل أكسفورد وكمبردج التي تؤدي دورها في تخريج القادة، وفي الولايات المتحدة لدينا عدة جامعات مرموقة مثل هارفارد، ييل، T.I.M وغيرها من الجامعات، فخريج هارفارد على سبيل المثال نرى راتبه السنوي يختلف 003٪ عن خريجي الجامعات العادية، فإذا كان خريج الجامعات العادية يأخذ 00003 دولار فإن خريج هارفارد يأخذ 00009 دولار، وذلك أن هذه الجامعة متخصصة بتدريب وتعليم الموهوبين والمتميزين ليأخذوا دورهم في قيادة المجتمع.

وفي الولايات المتحدة نظرا لحاجة المجتمع إلى آلاف القادة لقيادة مؤسسات القطاعين الخاص والعام فتم وضع نظام ماجستير إدارة الأعمال، وأيضا ماجستير الإدارة العامة، وهذا النظام التعليمي يعد الفرد لمعرفة الأمور الأساسية لقيادة المؤسسات مثل التخطيط الإستراتيجي، وإدارة الأفراد، ومبادئ الميزانيات، والتسويق، والتمويل، والاستثمار وغيرها، وهذه المبادئ في حالة تعليمها تعد الفرد للقيادة المؤسسية وحتى ولو لم يكن خريجا إداريا، وهكذا تم سد فراغ موضوع القيادة في هذه الدول.

نحن أيضا بحاجة إلى نظام تعليمي خاص بتخريج القادة الإداريين وليس بالضرورة نسخ هذه الأنظمة من الغرب ويمكن أن نضع أنظمتنا الخاصة التي تلائم ثقافتنا وأن نبني أنظمة تعليمية تهتم بتخريج الموهوبين والمبدعين والقادة، ونظامنا التعليمي للأسف يفتقد هذا الجانب ولهذا يقل القادة في مجتمعنا بسبب ضعف نظام التعليم.

● تهيمن الحكومة في الكويت على كل شيء تقريبا، فأغلب الكويتيين يعملون في الحكومة 59٪ منهم، وأيضا الاقتصاد يعتمد على الإنفاق الحكومي بنسبة 08٪، فإذا الأنظمة الإدارية الحكومية هي المهيمنة على اتجاه الدولة الإداري، ومما يؤسف له أن نظام الخدمة المدنية أهمل موضوع القيادة بشكل كبير جدا، فنصت المادة 51 من هذا القانون على «الوظائف القيادية يكون التعيين فيها بمرسوم» ونصت المادة 51 مكرر من القانون نفسه على «تكون مدة التعيين في أي وظيفة من مجموعة الوظائف القيادية لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد». فلا يوجد أصلا نظام لتعيين وتقييم القياديين في نظام الخدمة والفراغ التشريعي في هذا الباب في الخدمة المدنية متعمد وذلك من أجل تعيين الأصدقاء والمناصرين وغيرهم ممن يحققون مصالح الوزراء وأعضاء مجلس الأمة وغيرهم من ذوي النفوذ في البلد، وللأسف مصلحة البلد في آخر سلم الأولويات، فالموضوع بحاجة إلى مخلصين يقومون بتصحيح الوضع على مستوى القيادة بأن أولا تتاح الفرص للجميع في المجتمع بغض النظر عن خلفياته القبلية أو العائلية أو الطائفية للحصول على المنصب القيادي متى ما توافرت فيه شروط القيادة، وهذا لا يتوافر إلا بوضع ضوابط موضوعية لتعيين القيادي منها المؤهلات التعليمية والاختصاص، ونجاحه السابق في الإدارة في عمله وقدرته على وضع الخطط وتنفيذ الاستراتيجيات وقدرته على اتخاذ القرار ومواجهة أجهزة الإعلام، وقدرته على إدارة الأزمات وغيرها من الصفات، وأن يجتاز دورة تدريبية في القيادة، وامتحان القيادة.

وأيضا نظام تقييم القيادات يكون خلال تقييم الأداء وما حقق من خطط مطلوبة في القطاع الذي يديره وغالبا في المنظمات الناجحة ما يطلب من القيادي وضع تصوره وخطته لقيادة القطاع المطلوب إدارته ومن ثم في حالة الاقتناع يوافق عليه وبعد مدة زمنية محددة يتم تقييمه من خلال ما قام بتنفيذه من خطته لتطوير وتحقيق نتائج القطاع، وبعض الدول تضع استبيانات لتقييم القادة من خلال الخدمات المقدمة من القطاع للمواطنين وحجم الشكاوى المقدمة في هذا القطاع، نظام الخدمة المدنية للأسف يضع المقصلة على رقبة القيادي من خلال إعطاء الوزير الصلاحية المطلقة بالتقييم سواء حقق نتائج أم لا فالتجديد يعتمد على مدى الطاعة والولاء لهذا القيادي للوزير ولذا يعمل أغلب القياديين لدينا على خدمة الوزراء وليس الوزارة والمواطنين والخدمات المقدمة، وهنا يأتي الفراغ القيادي ويحلل أسباب تخلف القيادات لدينا.

● عدم وجود مراكز لتدريب القياديين، والاهتمام بالدراسات الخاصة بالقياديين هو أحد الفراغات الأساسية التي أدت ضعف مستوى القيادة، ففي الولايات المتحدة الآلاف من مراكز تدريب القيادات، حتى هارفارد الجامعة المرموقة التي نظامها يؤدي إلى تخريج القياديين لديها مركز للقيادة في كلية جون.اف.كنيدي، يقوم هذا المركز بعمل دورات تدريبية للقياديين ليس على مستوى الولايات المتحدة فحسب ولكن في العالم أجمع، وأيضا أخرج مجموعة من الدراسات والكتب الرائعة جدا في هذا المجال، وهكذا في فرنسا، وبريطانيا وعديد من الدول، وحكومة دبي وضعت أيضا مركز محمد بن راشد لتخريج القيادات، فنحن في الكويت بأمس الحاجة لوجود مثل هذا المركز لعمل الأنظمة التدريبية، والدراسات والأبحاث لسد الفراغ القيادي الذي نعاني منه في مجتمعنا الصغير.

● على مستوى القطاع الخاص نحن بحاجة إلى أنظمة لتدريب القيادات تبدأ من خلال المشروعات الصغيرة وتشجيع شبابنا على التجارة والاستثمار وروح المبادرة من أجل أن نبني القياديين منذ صغرهم ويكفي أن نعلم أن ميكروسوفت وآبل كانتا مشروعين صغيرين وأصبحت الآن هاتان الشركتان تقودان العالم في مجال التكنولوجيا، وأيضا تستطيع غرفة التجارة وضع برامج تدريبية متميزة لتدريب القياديين في القطاع الخاص أو بناء مركز نموذجي للقيادة.

● نحن أيضا بحاجة إلى دراسات وأبحاث لموضوع القيادة في الكويت، لماذا أخفقت قياداتنا الإدارية عن اللحاق بركب التقدم والتنمية.

ولماذا نجحت القيادات الإدارية لدينا في الستينيات والخمسينيات، وما نحن بحاجة إليه الآن لإعادة القيادة الفاعلة لدينا في نظامنا الإداري والحكومي، أسئلة بحاجة إلى بحث ودراسة، ويبقى موضوع القيادة بحاجة إلى اهتمامنا، وخطة التنمية مازالت بحاجة إلى مئات القياديين الكويتيين لقيادة هذه المشاريع الكبيرة والشركات الضخمة وتطبيق القوانين التي مازالت قابعة في أدراج الحكومة...؟